وإذ يدرك الدور الحيوي الذي تؤديه اللجنة في توفير التوجيه ودور التنسيق الذي يتعين أن يؤديه مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وخاصة دور فرع منع الجريمة والقضاء الجنائي، في تعزيز التعاون الدولي في ميدان منع الجريمة والقضاء الجنائي،

١ - يدعو لجنة منع الجريمة ومكافحتها إلى إيلاء اهتمام خاص في أعمالها لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة؛

٢ - يطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر أن تتعاون مع اللجنة لتحقيق تلك الغاية وأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام، مقترحاتها بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة؛

٣ - يطلب إلى اللجنة أن تنظر في الطرق الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، آخذة في الحسبان على النحو الواجب آراء الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن تقدم آراءها إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٢.

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

١٩٨٩/٧١ - تحقيق العدالة الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٩ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٤٦ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨،

وإذ يضع في اعتباره تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف للتقدم والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يضع في اعتباره أنه ينبغي، وفقاً لإعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، أن يقوم التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمته، وأن يكفلا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[122]،

واقتناعاً منه بأهمية زيادة توسع التعاون الدولي والإقليمي في تعزيز التقدم الاجتماعي على المستوى الوطني،

(١٢٢) قرار الجمعية العامة ٢٤٥٢ (د - ٢٤)، المادة

وإذ يضع في اعتباره المبادئ التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية في المستقبل القريب[82]،

وإذ يقتنع بأهمية تحديد تدابير تكفل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ نهج شامل للرعاية الاجتماعية الإنمائية، يشمل ... سياسات المتكاملة التي تدعم بعضها بعضاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يركز على تحسين العدالة الاجتماعية،

١ - يشدد على أن العدالة الاجتماعية هي من أهم أهداف العملية الإنمائية؛

٢ - يطلب إلى ... أن تتخذ مفاهيم العدالة الاجتماعية كأساس ... خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية، مع إعطاء الأولوية للسعي ... المشاكل المتصلة بالعمالة والتعليم والرعاية الصحية وتنفيذ ... الرعاية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة؛

٣ - يوصي ... الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ... عند نظرها في قضايا التنمية الاجتماعية ... الإنسان، ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ...؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يولي، في الدراسات ... التي يعدها ... لقضايا الدولية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك ... الحالة الاجتماعية في العالم، اهتماماً ... العدالة الاجتماعية ... بصفة خاصة لسبل تحقيق الهدف المنشود؛

٥ - يطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية، لدى قيامها ... رصد تنفيذ خطط وبرامج العمل ... المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب، أن تنظر في ... الكفيلة بوضع نهج لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

١٩٨٩/٧٢ - الحالة الاجتماعية في العالم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٠/١٠٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وقراري المجلس ١٩٨٧/٤٠ و١٩٨٧/٥٢ المؤرخين في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعيه في العالم بالنسبة إلى زيادة الوعي بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي ومستويات معيشة أفضل على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ، وبالعقبات التي توجه تحقيق مزيد من التقدم ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدني مستويات دخل الفرد وإزاء حالات الانخفاض الشامل في مستويات المعيشة والمؤشرات الرئيسية للرفاه الاجتماعي في عدد كبير من البلدان النامية خلال الثمانينات ،

وإذ يعيد تأكيد الهدف المشترك الذي يتمثل في تحقيق رفاه سكان العالم ، من خلال بذل الجهود الوطنية والدولية ، لاسيما فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للتنمية الاجتماعية - الأغذية والعمالة والإسكان والتعليم والرعاية الصحية ،

وإذ يعتبر أن هناك حاجة لبذل جهود أكبر لدراسة ونشر البيانات عن الحالة الاجتماعية القائمة في العالم ، لاسيما الحالة في البلدان النامية ،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم بالنسبة إلى إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ يؤكد الحاجة إلى نظرة شاملة ومتكاملة للعلاقات المتبادلة بين المشاكل الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية

١ - يؤكد من جديد أن تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم[٧٤] سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عملاً بقرار الجمعية ٤٠/٠ ١ وقراري المجلس ١٩٨٧/٤٠ و ١٩٨٧/٥٢ ؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، عن طريق المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ ، صيغة موسعة لتقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، وينبغي أن تتضمن ما يلي

(أ) فصلاً خاصاً مخصصاً لإعطاء نظرة شاملة عن الاتجاهات العامة في المؤشرات الرئيسية للحالة الاجتماعية ومستويات المعيشة على نطاق عالمي ، لاسيما في البلدان النامية ، مع إيلاء اعتبار خاص لتلك الحالات التي وجدت فيها ، على الصعيدين الوطني والإقليمي ، اتجاهات سلبية ومستويات منخفضة في دخل الفرد خلال الثمانينات ؛

(ب) فصلاً خاصاً عن تحليل للعلاقة بين الاتجاهات في الاقتصاد العالمي والاتجاهات في الحالة الاجتماعية ، يشتمل على إسقاطات حتى سنة ٢٠٠٠ ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالبلدان النامية ؛

(ج) فصلاً يدرس ، تنفيذاً لقرار المجلس ١٩٨٧/٤٠ تنفيذاً كاملاً ، أثر التعديلات الهيكلية والمديونية الخارجية للبلدان النامية على الحالة الاجتماعية

(د) فصلاً تدمج فيه الاستنتاجات الفردية الواردة في الفصول التي تتناول مشاكل اجتماعية محددة ، وتوضع في السياق العام للحالتين الاقتصادية والاجتماعية في العالم ؛

٣ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، عن طريق المجلس ، عن العمل المضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة لإدخال تحسين ومزيد من التطوير على المؤشرات الكمية والكيفية التي تقيس بدقة الحالة الاجتماعية ومستويات المعيشة لسكان العالم ، لاسيما في البلدان النامية ؛

٤ - يطلب كذلك إلى الأمين العام ، أن يقوم ، عند إعداده لتقريره القادم عن الحالة الاجتماعية في العالم بإيلاء أولوية عليا لتحليل المؤشرات الأساسية للتقدم الاجتماعي ومستويات المعيشة ، وأن يجري تحليلاً شاملاً للاسباب والظروف الرئيسية التي تفسر الاتجاهات السلبية في تلك المؤشرات ؛ ويجب أن تربط الفصول المخصصة لدراسة مسائل اجتماعية محددة بالحالتين الاقتصادية والاجتماعية العالميتين مع أخذ الظروف الوطنية والدولية على السواء في الاعتبار

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٧٣/١٩٨٩ - ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٥/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، و ٩٥/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

إذ يعرب عن تقديره للمقرر الخاص للّجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات السيد أحمد خليفة ، لتقريره المستكمل[١٢٣] ؛

---

[١٢٣] E/CN.4/Sub.2/1988/6 and Add.1 (A/C.3/43/7 and Add.1).